

خارج الفقہ

۵۸

۹-۱۲-۸۹ کتاب الحجّ

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

- ثالثها- الاستطاعة من حيث المال و صحة البدن و قوته و تخلية السرب و سلامته و سعة الوقت و كفايته.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٩ لا تكفى القدرة العقلية فى وجوبه، بل يشترط فيه الاستطاعة الشرعية، وهى الزاد و الراحلة* و سائر ما يعتبر فيها، و مع فقدھا لا يجب و لا يكفى عن حجة الإسلام، من غير فرق بين القادر عليه بالمشى مع الاكتساب بين الطريق** و غيره، كان ذلك مخالفا لزيه و شرفه أم لا، و من غير فرق بين القريب و البعيد.

● * لمن يحتاج إليهما.

- *** الأقوى أنه مستطيع لو لم يكن المشى أو الإكتساب فى الطريق مخالفا لزيه و لا موجبا لمشقته.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٠ لا يشترط وجود الزاد و الراحلة عنده عينا ، بل يكفي وجود ما يمكن صرفه في تحصيلها من المال، نقدا كان أو غيره من العروض

الاستطاعة الشرعية

● مسألة ١١ المراد من الزاد و الراحلة ما هو المحتاج إليه في السفر بحسب حاله قوة و ضعفا و شرفا و ضعة*، و لا يكفي ما هو دون ذلك، و كل ذلك موكول إلى العرف، و لو تكلف بالحج مع عدم ذلك لا يكفي عن حجة الإسلام، كما أنه لو كان كسوبا قادرا على تحصيلهما في الطريق لا يجب و لا يكفي عنها**.

● إذا كانت مخالفة الشرف موجبة للخرج أو الذل.

● ** بل أنه مستطيع لو لم يكن تحصيلهما في الطريق مخالفا لزيه و لا موجبا لمشقته.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٢ لا يعتبر الاستطاعة من بلده و وطنه، فلو استطاع العراقي أو الايراني و هو في الشام أو الحجاز و جب و إن لم يستطع من وطنه، بل لو مشى إلى قبل الميقات متسكعا أو لحاجة و كان هناك جامعا لشرائط الحج و جب، و يكفي عن حجة الإسلام، بل لو أحرم متسكعا فاستطاع و كان أمامه ميقات آخر يمكن القول بوجوبه* و إن لا يخلو من إشكال.
- *بل لو لم يكن عنده ميقات آخر، بل لو أدرك أحد الوقوفين كان حجه حجة الإسلام من دون حاجة إلى تجديد الإحرام.

الاستطاعة الشرعية

● مسألة ١٣ لو وجد مركب كسيارة أو طائرة و لم يوجد شريك للركوب فان لم يتمكن من أجرته لم يجب عليه، و إلا و يجب إلا أن يكون حرجيا عليه، و كذا الحال في غلاء الأسعار في تلك السنة، أو عدم وجود الزاد و الراحلة إلا بالزيادة عن ثمن المثل، أو توقف السير على بيع أملاكه بأقل منه*.

● * فيجب عليه تحصيل الزاد و الراحلة و لو بالزيادة عن ثمن المثل أو ببيع أملاكه بأقل من ثمن المثل إلا أن يكون حرجا أو ضررا معتد به.

- مسألة ١٤ يعتبر في وجوب الحج وجود نفقة العود الى وطنه إن أراد، أو الى ما أراد التوقف فيه بشرط أن لا تكون نفقة العود إليه أزيد من العود الى وطنه إلا إذا ألجأته الضرورة إلى السكنى فيه.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٥ يعتبر في وجوبه وجدان نفقة الذهاب و الإياب زائدا عما يحتاج إليه في ضروريات معاشه، فلا تباع دار سكناه اللائقة بحاله، و لا ثياب تجمله، و لا أثاث بيته، و لا آلات صناعته، و لا فرس ركوبه أو سيارة ركوبه، و لا سائر ما يحتاج إليه بحسب حاله و زيّه و شرفه، بل و لا كتبه العلمية المحتاج إليها في تحصيل العلم، سواء كانت من العلوم الدينية أو من العلوم المباحة المحتاج إليها في معاشه و غيره، و لا يعتبر في شيء منها الحاجة الفعلية*،...
- *لأن التكليف ببيعهم حرج أو ضرر أو موجب للذل، بل في صدق الإستطاعة عليه نظر، بل منع.

الاستطاعة الشرعية

- ... و لو فرض وجود المذكورات أو شيء منها بيده من غير طريق الملك كالوقف و نحوه و جب بيعها للحج بشرط كون ذلك غير مناف لشأنه و لم يكن المذكورات في معرض الزوال.

الاستطاعة الشرعية

• مسألة ١٦ لو لم يكن المذكورات زائدة على شأنه عينا لا قيمة يجب تبديلها* و صرف قيمتها في مئونة الحج أو تميمها بشرط عدم كونه حرجا و نقصا و مهانة عليه و كانت الزيادة بمقدار المئونة أو متممة لها و لو كانت قليلة.

• * هذا إذا صدق عليه عنوان المستطيع و فيه تأمل و لعل ما عن الكركي من عدم وجوب الاستبدال إذا كانت لائقة بحاله ناظر إلى ذلك.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٧ لو لم يكن عنده من أعيان ما يحتاج إليه في ضروريات معاشه و تكسبه و كان عنده من النقود و نحوها ما يمكن شراؤها يجوز صرفها في ذلك، من غير فرق بين كون النقد عنده ابتداءً أو بالبيع بقصد التبديل أو لا بقصده، بل لو صرفها في الحج ففي كفاية حجه عن حجة الإسلام إشكال بل منع، و لو كان عنده ما يكفي للحج و نازعته نفسه للنكاح جاز صرفه فيه بشرط كونه ضروريا بالنسبة إليه إما لكون تركه مشقة عليه أو موجبا لضرر أو موجبا للخوف في وقوع الحرام، أو كان تركه نقصا و مهانة عليه، و لو كانت عنده زوجة و لا يحتاج إليها و أمكنه طلاقها و صرف نفقتها في الحج لا يجب و لا يستطيع.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٨ لو لم يكن عنده ما يحج به و لكن كان له دين على شخص بمقدار مؤنته أو تتميمها يجب اقتضاؤه إن كان حالا و لو بالرجوع إلى حاكم الجور مع فقد حاكم الشرع أو عدم بسط يده*، نعم لو كان الاقتضاء حرجيا** أو المديون معسرا لم يجب، و كذا لو لم يمكن إثبات الدين...
- *في جواز الرجوع إلى حاكم الجور نظر، بل منع فلا يكون مستطيعا إذا توقف اقتضاء الدين على الرجوع إليه.
- **أو ضرريا أو موجبا لو هنه.

الاستطاعة الشرعية

- ... و لو كان مؤجلا و المديون باذلا * يجب أخذه و صرفه فيه، و لا يجب في هذه الصورة مطالبته و إن علم بأدائه لو طالبه...

• * من دون مطالبة.

الاستطاعة الشرعية

- ... و لو كان غير مستطيع و أمكنه الاقتراض للحج و الأداء بعده بسهولة لم يجب و لا يكفي عن حجة الإسلام*،...

- *بل يكفي على الأقوى.

الاستطاعة الشرعية

- و كذا لو كان له مال غائب لا يمكن صرفه في الحج فعلا أو مال حاضر كذلك أو دين مؤجل لا يبذله المديون قبل أجله لا يجب الاستقراض و الصرف في الحج، بل كفايته على فرضه عن حجة الإسلام مشكل بل ممنوع*.

- *بل لا اشكال و لا منع فيه لأنه بعد الإستقراض مستطيع.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٩ لو كان عنده ما يكفيه للحج و كان عليه دين فان كان مؤجلا و كان مطمئنا بتمكّنه من أدائه زمان حلوله مع صرف ما عنده و جب، بل لا يبعد وجوبه مع التعجيل و رضا دائئه بالتأخير مع الوثوق بإمكان الأداء عند المطالبة، و في غير هاتين الصورتين لا يجب، و لا فرق في الدين بين حصوله قبل الاستطاعة* أو بعدها بأن تلف مال الغير على وجه الضمان عنده بعدها، و إن كان عليه خمس أو زكاة و كان عنده ما يكفيه للحج لولاها فجالهما حال الدين مع المطالبة، فلا يكون مستطيعا، و الدين المؤجل بأجل طويل جدا كخمسين سنة و ما هو مبنى على المسامحة و عدم الأخذ رأسا و ما هو مبنى على الإبراء مع الاطمئنان بذلك لم يمنع عن الاستطاعة.
- *أى لا فرق في الدين بين حصوله قبل كون ما يكفيه للحج عنده أو بعده و إلا لو حصل الدين لا يحصل الاستطاعة في غير هاتين الصورتين.

الشك في الاستطاعة

- مسألة ٢٠ لو شك في أن ماله وصل إلى حد الاستطاعة أو علم مقداره و شك في مقدار مصرف الحج و أنه يكفيه يجب عليه الفحص على الأحوط.

الشك في الاستطاعة

- (مسألة ٢١): إذا شكّ في مقدار ماله و أنّه وصل إلى حدّ الاستطاعة أولاً، هل يجب عليه الفحص أم لا؟ وجهان أحوطهما ذلك (١) و كذا إذا علم مقداره و شكّ في مقدار مصرف الحجّ و أنّه يكفيه أو لا.
- (١) بل لا يخلو عن قوّة. (النائني، الأصفهاني، البروجردي).
- أظهرهما عدم الوجوب و كذلك فيما بعده. (الخوئي).

الشك في الاستطاعة

- من المعلوم أن الشبهة في المقام موضوعية، و قد اشتهر عدم وجوب الفحص في الشبهات الموضوعية كلية، لإطلاق أدلة الأصول الشرعية كاستصحاب عدم، و أصالة الحل، و نحوهما مما يقتضى نفي التكليف. و كذا البراءة العقلية، بناء على عمومها للشك في التكليف إذا كان بتقصير المكلف بأن يكون المراد من عدم البيان - المأخوذ موضوعاً لقاعدة قبح العقاب بلا بيان - ما هو أعم مما كان بترك الفحص و طلب البيان، كما هو الظاهر. نعم بناء على أن المراد منه عدم البيان لا من قبل المكلف لم تجر القاعدة إذا كان عدم البيان لعدم الفحص. لكن في الأصول الشرعية كفاية في اقتضاء عدم وجوب الفحص في المقام و نحوه، كباب الشك في تحقق النصاب في الزكاة، و الشك في تحقق الربح في الخمس.

الشك في الاستطاعة

- لكن ذهب جماعة إلى وجوب الفحص في الأبواب المذكورة، بل الظاهر أنه المشهور مع الشك في تحقق النصاب. ولعله هناك في محله لرواية زيد الصائغ، المتضمنة لوجوب تصفية الدراهم المغشوشة مع الشك في مقدارها «١».

الشك في الاستطاعة

- «٤» ٧ بَابُ اشْتِرَاطِ كَوْنِ النَّصَابِ مِنَ النَّقْدَيْنِ ذَهَبًا خَالِصًا أَوْ فِضَّةً خَالِصَةً أَوْ مَعْشُوشًا فِيهِ نِصَابٌ مِنَ النَّقْدِ وَوَجُوبِ إِخْرَاجِ الْخَالِصِ عَنِ الْخَالِصِ أَوْ الْمُسَاوِي فِي الْعِشِّ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ قَدْرَ الْعِشِّ وَ مَا كَسَ تَعَيَّنَ السَّبْكُ
- ١١٧٢٣ - ١ - «٥» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنِ **زَيْدِ الصَّائِغِ** قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ إِنِّي كُنْتُ فِي قَرْيَةٍ مِنْ قَرَى خُرَاسَانَ - يُقَالُ لَهَا بُخَارَى فَرَأَيْتُ فِيهَا - دَرَاهِمَ تَعْمَلُ ثَلَاثَ فِضَّةٍ وَ ثَلَاثَ مِسًّا «٦» وَ ثَلَاثَ رِصَاصًا «٧» - وَ كَانَتْ تَجُوزُ عِنْدَهُمْ وَ كُنْتُ أَعْمَلُهَا وَ أَنْفَقُهَا قَالَ - فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا كَانَ تَجُوزُ عِنْدَهُمْ -

الشك في الاستطاعة

- فَقُلْتُ أَرَأَيْتَ إِنْ حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ وَ هِيَ عِنْدِي - وَ فِيهَا مَا يَجِبُ عَلَىَّ فِيهِ الزَّكَاةُ أَزَكِّيَّهَا - قَالَ نَعَمْ إِنَّمَا هُوَ مَالُكَ - قُلْتُ فَإِنْ أَخْرَجْتُهَا بِلَدَّةٍ لَا يَنْفِقُ فِيهَا مِثْلَهَا - فَبَقِيَتْ عِنْدِي حَتَّى حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ أَزَكِّيَّهَا - قَالَ إِنْ كُنْتَ تَعْرِفُ أَنَّ فِيهَا مِنَ الْفِضَّةِ الْخَالِصَةِ - مَا يَجِبُ عَلَيْكَ فِيهِ الزَّكَاةُ - فَزَكِّ مَا كَانَ لَكَ فِيهَا مِنَ الْفِضَّةِ الْخَالِصَةِ (مِنْ فِضَّةٍ) «١» - وَ دَعْ مَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْخَبِيثِ - قُلْتُ وَ إِنْ كُنْتُ لَا أَعْلَمُ مَا فِيهَا مِنْ الْفِضَّةِ الْخَالِصَةِ - إِلَّا أَنِّي أَعْلَمُ أَنَّ فِيهَا مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ - قَالَ فَاسْبُكْهَا حَتَّى تَخْلُصَ الْفِضَّةُ وَ يَحْتَرِقَ الْخَبِيثُ - ثُمَّ تَزَكِّي مَا خَلَصَ مِنَ الْفِضَّةِ لِسَنَةِ وَاحِدَةٍ.

الشک فی الاستطاعة

- و موردها و إن كان صورة الشک فی قدر الواجب مع العلم بوجود النصاب، لكن يمكن استفادة الحكم منها فی غيرها من الصور.
- لكن التعدی عن الزکاة إلى الخمس - فضلا عن المقام - غیر ظاهر.

الشك في الاستطاعة

- و ليعلم ان الشك في وصول المال الى حد الاستطاعة، من الشبهة الموضوعية و قد قيل في الشبهة الموضوعية بعدم وجوب الفحص، و العمدة في الدليل على عدم وجوبه فيها هو الإجماع،
- لكن الإجماع منعقد على عدم وجوب الفحص فيها إلا في موضعين (أحدهما) فيما إذا كان الفحص موجبا لاستقرار الشك، بحيث يطمئن بكونه شاكا (و ثانيهما) فيما إذا كان ترك الفحص مؤديا إلى ترك الواجب في أكثر الأحوال بحيث لو لا وجوب الفحص لكان تشريع وجوب ذلك الواجب لغوا لاستلزامه غالبا لترك امثاله بحيث يكون مورد امثاله نادرا ملحقا بالمعدوم. ففي هذين الموردين يجب الفحص، لعدم الإجماع على عدم وجوبه

الشك في الاستطاعة

- و قد يستدل عليه: بأنه لو لا الفحص لزمّت المخالفة القطعية الكثيرة، التي يعلم من الشارع المقدس كراهتها، المستلزم لوجوب الاحتياط.
- و فيه: أن لزوم المخالفة الكثيرة غير بعيد، لكن كونها مكروهة على وجه تقتضى كراهتها وجوب الاحتياط غير ظاهر، بل هو مصادرة.

الشك في الاستطاعة

- الفحص في الشبهات الموضوعية
- فالحق فيها عدم معذورية الجاهل قبل الفحص عند العقل و العقلاء، و الوجدان، فلو قال المولى أكرم ضيفى، و شك العبد فى ان زيدا ضيفه أولاً، فلا يجوز له المساهلة بترك الفحص مع إمكانه خصوصاً إذا كان رفع الشبهة سهلاً و المشتبه مهما

الشك في الاستطاعة

- و ما قرع سمعك من معذورية الجاهل و قبح عقابه بلا سبب و حجة فانما هو فيما إذا لم يكن الجهل في معرض الزوال، أو لم يكن العبد مقصرا في تحصيل أغراض مولاه، نعم بعد ما استفرغ وسعه لكان لما ذكره من القاعدة مجال و (عليه) فملاك صحة العقوبة هو عدم جريان الكبرى العقلية قبل الفحص و البحث، هذا كله في البراءة العقلية و سيوافيك حال البراءة الشرعية و لب القول فيهما.

الشك في الاستطاعة

- الاستدلال على لزوم الفحص بالإجماع
- ثم ان القوم قد استدلوا عليه بالإجماع و لكنه لا يفيد في المقام شيئاً إذ المسألة عقلية واضحة، إذ من المحتمل جداً ان يكون مستند المجمعين، حكم العقل الواضح البات.

الشك في الاستطاعة

- في شرائط البراءة الشرعية

- فر بما يتوهم إطلاق أدلتها قائلاً بأنه ظاهر قوله صلى الله عليه وآله رفع عن أمتي ما لا يعلمون، و ان الناس في سعة ما لا يعلمون، هو الرفع و التوسعة كان قبل الفحص أو بعده و ربما يجاب بالتقييد بالإجماع، و هو كما ترى، و ربما يتمسك بالعلم الإجمالي و قد عرفت ان التمسك به خروج عن موضوع البحث، لأن البحث في شرائط الجريان بعد الفراغ عن كون المقام مجرى لها، و الحق إنكار إطلاقها لما قبل الفحص و ذلك بوجهين.

الشك في الاستطاعة

- الأول: ان العقل يحكم بوجوب اللطف على الله، ببعث الرسل و إنزال الكتب، حتى ينتفع الناس بأحكامه تعالى عاجلا و آجلا و يصلح حالهم في الدنيا و الآخرة، و مع هذا الحكم البات، هل يمكن ان يحتمل العقل ان من أحكامه تعالى، هو الرفع بقول مطلق، بان يجوز لهم الاعراض عن سماع قول الأنبياء، و ترك التعلم و التفحص عن أحكامه و شريعته، حتى يتنزلوا منزلة البهائم و المجانين، حاشا و كلا و ان أبيت عن ذلك كله لأجل وضوح كثير من الأحكام فلا مانع من جريان البراءة في الباقي، فلا أقل من انصراف أدلتها عما قبل الفحص

الشك في الاستطاعة

- الثاني: و هو الموافق للتحقيق، ان المراد من عدم العلم المأخوذ موضوعا في لسان أدلتها، ليس العلم الوجداني، حتى يكون تقديم أدلة الأمارات و الأصول الحاكمة عليها من باب التخصيص، لاستهجان ذلك التخصيص الكثير بل لا يخلو عن استهجان و لو كان بنحو الحكومة أيضا، بل المراد من العلم هو الحجة، و مفادها انه رفع عما لا حجة عليه،

الشك في الاستطاعة

- و سيوافيك في مبحث الاستصحاب ان إطلاق و اليقين بهذا المعنى كثير في الاخبار، و من المعلوم ان الحجة موجودة في الكتاب و السنة و قد قامت الحجة على كثير من الأحكام و وصلت إلينا وصولاً متعارفاً، فمع عدم الفحص يشك في تحقق ما هو موضوع البراءة،

الشك في الاستطاعة

- و ان أبيت فلاحظه لسان أدلتها فان قوله تعالى ما كنا معذبين حتى نبعث رسولا من أدلة البراءة و أوضحنا مفاده و هو كما ترى جعل بعث الرسول غاية لرفع التعذيب و قد عرفت ان المراد و لو بمعونة مناسبة الحكم و الموضوع من بعثه هو تبليغ أحكامه و إيصال شريعته على النحو الدائر بين العقلاء، فيدل انه لو بلغ الرسول و أتم الحجة، لوقع التعذيب على فرض المخالفة، هذا مفاد الآية و المفروض ان الرسول قد بلغ، و أتم البيان بالكتاب و السنة، فلا يجوز الصفح عنهما.

الشك في الاستطاعة

- و مثله قوله تعالى: لا يكلف الله نفسا الا ما آتاها، بناء على دلالتها، و مثله الروايات المذكورة في بابها من قوله عليه السلام انما يحتج على العباد بما آتاهم و عرفهم و قوله كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهى، فتلك الأدلة صريحة في تقييد البراءة بورود النهى و ما فى معناه، و المفروض ورود النهى فى مظانه، و لو فرض هنا إطلاق يقيّد بهذه الأدلة.

الشك في الاستطاعة

- (الأولى) لا ريب في عدم اعتبار الفحص في الشبهات الموضوعية في الجملة و اعتباره في الشبهات الحكمية (أما الأول) فقد استدل عليه بالإجماع و بإطلاق أدلتها
- و لا يخفى ان موضوع التكليف ربما يكون بحيث يكون العلم به في العادة غير متوقف على نظر كما في غالب الموضوعات و حينئذ فلا ريب في جواز الرجوع إلى البراءة من دون اعتبار شيء آخر

الشک فی الاستطاعة

- و أخرى لا يكون كذلك بل انكشافه للمكلف لا يكون بحسب العادة الا باعمال نظر و لولاه لوقع المكلف في مخالفة الواقع كثيرا

الشك في الاستطاعة

- و هنا يختلف باختلاف الموارد فربما يتوقف العلم به على مجرد النظر و عدم إيجاد المانع عن فعلية الانكشاف مع حصول بقية مقدماته و هذا كما في موارد احتمال طلوع الفجر لمن كان على السطح بحيث لا يكون هناك مؤونة أخرى في فعلية حصول الانكشاف إلا مجرد النظر إلى الأفق و أخرى يتوقف العلم به على مراجعة الدفتر و الحساب و هذا كما في موارد الشك في حصول الاستطاعة أو البلوغ إلى النصاب فإن العلم بهما غالبا لا يكون إلا بالمراجعة و حساب ما عنده ففي مثل هذه الموارد لا يمكن الرجوع إلى البراءة إلا بعد النظر لقصور الأدلة عن الشمول لها إذ نفس أدلة التكليف في تلك الموارد بعد الفراغ عن توقف فعلية انكشاف موضوعاتها على النظر في العادة تدل بالدلالة الالتزامية علي وجوب النظر و تنجز التكليف على تقدير وجوده مع المسامحة بعدم النظر

الشك في الاستطاعة

- وان شئت قلت ان أدلة البراءة قاصرة عن الشمول لمثل هذا الجاهل الذي كان مقدمات العلم كلها متحققة عنده بحيث لا يكون هناك مؤونة أخرى غير النظر لانصرافها إلى غيره ممن لا يكون مقدمات العلم حاضرة عنده و كان محتاجا إلى تحصيله (و مما ذكرناه) يظهر ان الموضوعات التي يتوقف فعلية الانكشاف فيها على السؤال بحسب العادة كما في مواضع الشك في بلوغ المقصد إلى حد المسافة يجب السؤال فيها أيضا و لا يجوز الرجوع إلى الاستصحاب مع عدمه (و بالجملة) كل ما توقف الانكشاف عليه بحسب العادة بحيث لزم من تركه الوقوع في المخالفة كثيرا يجب مراعاته ثم الرجوع إلى الأصل نعم الفحص عن تلك الموضوعات بأزيد من ذلك مما لا يكون توقف فعلية الانكشاف عليه عاديا لا يكون بواجب و يجوز الرجوع مع تركه إلى البراءة

الشك في الاستطاعة

- و بالجملة عدم وجوب الفحص في الشبهات الموضوعية مما لا إشكال فيه و لا خلاف، إلا انه ذكر جماعة وجوب الفحص في بعض موارد الشبهات الموضوعية مما كان العلم بالحكم فيه متوقفا على الفحص عادة: (منها) - ما إذا شك في المسافة فقالوا يجب الفحص و السؤال من أهل الخبرة، مع كون المورد مجرى لاستصحاب عدم تحقق المسافة. و (منها) - ما إذا شك في تحقق الاستطاعة إلى الحج من حيث المال أو من جهة أخرى. و (منها) - ما إذا شك في زيادة الربح عن مئونة السنة، و استدلوا لوجوب الفحص في هذه الموارد بجعل الحكم في مورد يتوقف العلم به على الفحص يدل بالملازمة العرفية على وجوب الفحص، و الا لزم اللغو في تشريعه.

الشك في الاستطاعة

- وفيه ان الكبرى المذكورة و ان كانت مسلمة، إلا انها غير منطبقة على الأمثلة المذكورة. فان العلم بتحقيق المسافة في السفر و بلوغ المال حد النصاب أو كفايته للحج أو زيادته عن مئونة السنة قد يحصل، بلا احتياج إلى الفحص و قد يحصل العلم بعدمه، و قد يكون مشكوكا فيه كبقية الموضوعات الخارجية نعم ربما يتفق العلم بالموضوعات المذكورة على الفحص. و التوقف أحيانا من باب الإخفاق لا يوجب وجوب الفحص، و الا لوجب الفحص عن أكثر الموضوعات نعم بناء على ما هو المشهور في الخمس من تعلقه بالربح حين حصوله، و كون التأخير إلى آخر السنة من باب الإرفاق، و جب الفحص عند الشك في الزيادة على المئونة، لأن الوجوب حينئذ يكون متيقنا انما الشك في سقوطه، لأجل الشك في كونه زائدا على المئونة فيجب الفحص لإحراز السقوط بعد العلم بالوجوب.

الشك في الاستطاعة

- و اما الشبهة الموضوعية، فالكلام عنها أيضا تارة في البراءة العقلية، و أخرى في البراءة الشرعية.

الشك في الاستطاعة

- اما البراءة العقلية، فقد عرفت انها ليست ثابتة الا كقاعدة عقلائية مرتكزة بالنسبة إلى الموالى العقلائية، و ظروف هذا الارتكاز و مناشئه و ترسخه فى أذهان العقلاء تختص بما بعد الفحص و لا تشمل ما قبل الفحص حتى بلحاظ الشبهة الموضوعية فى الجملة، فان مرتبة من الفحص بحيث لا يصدق عليه انه تهرب عن الحكم و إغماض العين عنه لازم فى الركون إلى هذا التأمين العقلائى حتى فى الشبهة الموضوعية.

الشك في الاستطاعة

- و اما البراءة الشرعية، فلا يوجد قبال إطلاق أدلة البراءة للشبهات الموضوعية قبل الفحص من الوجوه المتقدمة في الشبهة الحكمية الا الوجه الأول و الوجه السابع أى دعوى إمضائية أدلة البراءة العقلائية.

الشك في الاستطاعة

- فلا يكون فيها إطلاق لأكثر منها، وقد عرفت عدم شمولها لموارد الفحص بمقدار غمض العين و التهرب عن الواقع. و دعوى ان المدلول الالتزامى العرفى لدليل التكليف بشىء هو الاهتمام به فى مرحلة الظاهر أيضا بهذا المقدار. و اما سائر الوجوه فهى مخصوصة بالشبهات الحكمية جميعا كما يظهر وجهه بالتأمل فيها.

الشك في الاستطاعة

•
•
الا ان هذين الوجهين غاية ما يثبتان لزوم الفحص في الشبهة الموضوعية بمقدار لا يصدق غمض العين عن الحكم و التهرب منه، هذا كله على مقتضى الأدلة العامة على البراءة في الشبهة الموضوعية.

الشك في الاستطاعة

- و لكن وردت روايات خاصة في بعض الأبواب الفقهية تصرح بعدم وجوب الفحص في شبهات موضوعية حتى بهذا المقدار بحيث لو لم يقتنع منها قاعدة عامة في عدم لزوم الفحص في الشبهة الموضوعية فلا أقل من العمل بها في أبوابها.

الشک فی الاستطاعة

- منها - صحیحة زرارة الثانية فی الاستصحاب التي ورد فيها (فهل علی إن شککت فی انه اصابه شیء ان انظر فیہ؟ قال: لا و لكنک انما تريد ان تذهب الشک الّذی وقع فی نفسک) «». فانها تدل علی جواز غمض العین و عدم لزوم الفحص حتی بهذا المقدار.

الشك في الاستطاعة

- «١» ٣٧ بابُ أَنْ كُلَّ شَيْءٍ طَاهِرٌ حَتَّى يُعْلَمَ وُرُودُ النَّجَاسَةِ عَلَيْهِ وَ أَنْ مَنْ شَكَّ فِي أَنْ مَا أَصَابَهُ بَوْلٌ أَوْ مَاءٌ مَثَلًا أَوْ شَكَّ فِي تَقَدُّمِ وُرُودِ النَّجَاسَةِ عَلَى الْإِسْتِعْمَالِ وَ تَأْخُرَهَا عَنْهُ بَنَى عَلَى الطَّهَّارَةِ فِيهِمَا
- ٤١٩٢ - ١ - «٢» مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ حَمَّادٍ عَنِ جَرِيرِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ: قُلْتُ لَهُ أَصَابَ ثَوْبِي دَمٌ رُعَافٍ أَوْ غَيْرِهِ - أَوْ شَيْءٍ مِنْ مَنِيٍّ إِلَيَّ أَنْ قَالَ - فَإِنْ ظَنَنْتُ أَنَّهُ قَدْ أَصَابَهُ وَ لَمْ أَتَيْقِنْ ذَلِكَ - فَنظَرْتُ فَلَمْ أَرَ شَيْئًا ثُمَّ صَلَّيْتُ فَرَأَيْتُ فِيهِ - قَالَ تَغَسَّلَهُ وَ لَا تَعِيدُ الصَّلَاةَ قُلْتُ لِمَ ذَاكَ قَالَ - لِأَنَّكَ كُنْتَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ طَهَّارَتِكَ ثُمَّ شَكَّكَتَ - فَلَيْسَ يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَنْقُضَ الْيَقِينَ بِالشَّكِّ أَبَدًا - قُلْتُ فَهَلْ عَلَىَّ إِنْ شَكَّكَتُ فِي أَنَّهُ أَصَابَهُ شَيْءٌ أَنْ أَنْظُرَ فِيهِ - قَالَ لَا وَ لَكِنَّكَ إِنَّمَا تَرِيدُ أَنْ تَذْهَبَ الشَّكُّ - الَّذِي وَقَعَ فِي نَفْسِكَ الْحَدِيثُ.

الشك في الاستطاعة

- و منها - ما ورد أيضا في باب الطهارة و النجاسة عن أمير المؤمنين عليه السلام يقول (ما أبالي أبول أصابني أم ماء إذا لا أعلم) «». و هو واضح أيضا في عدم لزوم التصدي و الفحص عن النجاسة المحتملة حتى بهذا المقدار.

الشك في الاستطاعة

- ٤١٩٦ - ٥ - «٥» و (محمد بن الحسن [تعليق] بإسناده عنه) محمد بن أحمد بن يحيى) عن أبي جعفر [أحمد بن محمد بن خالد البرقي] عن أبيه عن حفص بن غياث عن جعفر عن أبيه عن عليّ ع قال: مَا أَبَالِي أَوْ بَوْلُ أَصَابِنِي أَوْ مَاءٌ إِذَا لَمْ أُعْلَمَ.

الشك في الاستطاعة

- ومنها - روايات عديدة واردة في موارد الشك في تذكية ما يؤخذ من سوق المسلمين أو كونها ميتة أو فيه الميتة، وهي تصرح بعدم لزوم الفحص و السؤال و انه ليس عليكم المسألة، و في بعضها (ان الخوارج ضيقوا على أنفسهم بجهالته ان الدين أوسع من ذلك) «فما لم يعلم بأنه ميتة حلال طاهر، و هي أيضا واضحة في الدلالة على نفي لزوم أصل التصدي و الفحص. هذا تمام الكلام في أصل وجوب الفحص.

الشك في الاستطاعة

- ٤٢٦٢ - ٣ - «٣» وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ يَعْنِي ابْنَ مَحْبُوبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ الرَّجُلِ يَأْتِي السُّوقَ فَيَشْتَرِي جُبَّةً فِرَاءً - لَا يَدْرِي أَدَكِّيَّةٌ هِيَ أَمْ غَيْرُ دَكِّيَّةٍ أَوْ يُصَلِّي فِيهَا فَقَالَ نَعَمْ - لَيْسَ عَلَيْكُمُ الْمَسْأَلَةُ إِنَّ أَبَا جَعْفَرٍ كَانَ يَقُولُ - إِنَّ الْخَوَارِجَ ضَيِّقُوا عَلَيَّ أَنْفُسَهُمْ بِجَهَالَتِهِمْ - إِنَّ الدِّينَ أَوْسَعُ مِنْ ذَلِكَ. وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرِ الْجَعْفَرِيِّ عَنْ الْعَبْدِ الصَّالِحِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ مِثْلَهُ «٤».

الشک فی الاستطاعة

- مسألة ٢٠ لو شك في أن ماله وصل إلى حد الاستطاعة أو علم مقداره و شك في مقدار مصرف الحج و أنه يكفيہ يجب عليه الفحص على الأحوط.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٢١ لو كان ما بيده بمقدار الحج و له مال لو كان باقيا يكفيه في رواج أمره بعد العود و شك في بقاءه فالظاهر وجوب الحج كان المال حاضرا عنده أو غائبا.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٣٩ الأقوى اعتبار الرجوع إلى الكفاية من تجارة أو زراعة أو صنعة أو منفعة ملك كبستان و دكان و نحوهما بحيث لا يحتاج إلى التكفّف و لا يقع في الشدة و الحرج، و يكفي كونه قادرا على التكسب اللائق بحاله أو التجارة باعتباره و وجاهته، و لا يكفي أن يمضي أمره بمثل الزكاة و الخمس. و كذا من الاستعطاء كالفقير الذي من عاداته ذلك و لم يقدر على التكسب، و كذا من لا يتفاوت حاله قبل الحج و بعده على الأقوى، فإذا كان لهم مئونة الذهب و الإياب و مئونة عيالهم لم يكونوا مستطيعين، و لم يجز حجهم عن حجة الإسلام

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٢٢ لو كان عنده ما يكفي للحج فان لم يتمكن من المسير لأجل عدم الصحة في البدن أو عدم تخلية السرب فالأقوى جواز التصرف فيه بما يخرج عن الاستطاعة، وإن كان لأجل عدم تهيئة الأسباب أو فقدان الرفقة فلا يجوز مع احتمال الحصول فضلا عن العلم به، وكذا لا يجوز التصرف قبل مجيء وقت الحج، فلو تصرف استقر عليه لو فرض رفع العذر فيما بعد في الفرض الأول وبقاء الشرائط في الثاني، والظاهر جواز التصرف لو لم يتمكن في هذا العام، وإن علم بتمكّنه في العام القابل فلا تجب إبقاء المال إلى السنين القابلة.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٢٢ لو كان عنده ما يكفي للحج فان لم يتمكن من المسير لأجل عدم الصحة في البدن أو عدم تخلية السرب فالأقوى جواز التصرف فيه بما يخرج عن الاستطاعة، وإن كان لأجل عدم تهيئة الأسباب أو فقدان الرفقة فلا يجوز مع احتمال الحصول فضلا عن العلم به، وكذا لا يجوز التصرف قبل مجيء وقت الحج، فلو تصرف استقر عليه لو فرض رفع العذر فيما بعد في الفرض الأول وبقاء الشرائط في الثاني، والظاهر جواز التصرف لو لم يتمكن في هذا العام، وإن علم بتمكّنه في العام القابل فلا تجب إبقاء المال إلى السنين القابلة.